(٢) نظرة الى الحمضيات الاسرائيلية بعد عدوان ١٩٦٧: خليل ابو رجيلي

تعتبر زراعة الحمضيات من أهم ركائز الاقتصاد الاسرائيلي . فهي تحتل ٦٠٪ من مساحة الاشجار المثمرة و٢٨٪ من المساحة المروية وتبلغ قيمة انتاجها ٢٠٪ من قيمة الانتاج الزراعي الاسرائيلي و٣٧٪ من قيمة الانتاج النباتي وتشكل قيمة صادراتها السنوية ١٤٪ من الصادرات الاسرائيلية و٧٨،٨٪ من الصادرات الزراعية(١). وقد ظلت صادراتها تحتل المرتبة الاولى في الصادرات الاسرائيلية حتى سنة ١٩٥٩ حين سبقتها صادرات الالماس المصقول واصبحت منذ ذلك التاريخ تحتل المرتبة الاولى . لكن رغم هذا التغير لا تزال صادرات الحمضيات تعتبر من افضل السلع في الصادرات الاسرائيلية لان القيمة المضافة فيها(٢) مرتفعة وتتراوح بين ٧٥ و٨٠٪(٣) وتوفر جزءا لا يستهان به من النقد النادر الذي تحتاج اليه اسرائيل لتمويل عمليات تجارتها الخارجية . بالاضافة الى ذلك هناك عدة نشاطات اقتصادية مرتبطة ارتباطا مباشرا بزراعة الحمضيات ، (كصناعة الاخشاب وصناعة مشتقات الحمضيات ، وصناعة الاعلاف وخدمات النقل) ، فان نمت الزراعة المذكورة تطورت هذه النشاطات وان توقفت او تراجعت انهارت هذه النشاطات وكان وقع انهيارها سيئا على صعيد الاقتصاد الاسرائيلي وعلى صعيد سياسة الاستيطان التي يبغي ان يحققها الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة . فكان اذا لا بد لدولة اسرائيل ، التي أرهق اقتصادها بعد الخامس من حزيران بسبب تزايد النفقات العسكرية والتي تدنى فيها مال الاحتياط الى ادنى مستوى عرفه تاريخ البلاد ، ان تولي هذه الزراعة اهتماما خاصا لتحافظ على اقتصادها وتوفر عن طريق تصديرها جزءا من العملات الاجنبية التي تحتاج اليها لعمليات تجارتها الخارجية . لذلك سيقتصر بحثنا على تطور هذه الزراعة بعد عدوان الخامس من حزيران لان بعد هذا التاريخ طرأت معطيات جديدة على الحمضيات الاسرائيلية لانه اضيف اليها مساحة ٩٤٠٠٠ دونم من الحمضيات التي كانت في الضفة الغربية (٢٤٠٠٠ دونم) وقطاع غزة (٧٠٠٠٠ دونم) بعد احتلالهما(٤). فكان لا بد لاسرائيل اذا ان تعالج المشاكل الاقتصادية الناتجة عن هذا الوضع لتحافظ على مستوى حمضياتها وصادراتها .

ماذا فعلت اسرائيل من اجل حمضياتها بعد عدوان الخامس من حزيران لتعالج المشاكل الاقتصادية والفنية الناتجة عن هذا الوضع الجديد ؟ لنجيب على هذا السؤال سنبحث في مختلف الاجراءات الاسرائيلية التي اتخذت على مستوى زراعة الحمضيات وتسويقها وتصديرها الى الاسواق الخارجية .

اولا — الاجراءات التي اتخذت على صعيد المساحات المزروعة : عشية عدوان الخامس من حزيران كانت مساحة الاراضي المزروعة بالاشجار الحمضية ٤٤٠٠٠٠ دونم وزيدت هذه المساحة الى ٤٤٤٠٠٠ دونم سنة ١٩٦٨/٦٩(٥). وخصصت الحكومة قسما كبيرا من خطتها الزراعية التي وضعتها سنة ١٩٧٠ والبالغة قيمتها ٤٠٠ مليون ليرة اسرائيلية ، لزيادة مساحة الاشجار الحمضية ٣٢٠٠٠ دونم جديد منها ١٦٠٠٠ لزراعة الغريبفروت و١٢٠٠٠ لزراعة المندرين (الليمون الافندي)(٦). وذلك نظرا الى الطلب العالمي المتزايد على هذه الاصناف التي لا يلاقي انتاجها صعوبات في التصدير والى جمود الطلب على اصناف البرتقال لان انتاجه يفوق بكثير الطلب عليه . وكانت اسرائيل قد بدأت هذه السياسة منذ اوائل الستينات لتنويع الاصناف المصدرة واطالة موسم التصدير ليمتد من اوائل ايلول حتى نهاية حزيران . وبفضل هذه السياسة سترتفع نسبة انتاج الغريبفروت من ١٤٪ كما كانت سنة ١٩٦٢/٦٣(٧) الى ٣٠٪ من مجموع انتاج الحمضيات . وترمي الخطة الخمسية لسنوات ١٩٧١ — ١٩٧٥ التي وضعتها الحكومة الاسرائيلية الى زيادة مساحة الزراعات القابلة للتصدير ومنها الحمضيات وذلك لزيادة الصادرات السنوية ١٤٪ تقريبا لسد العجز في الميزان التجاري(٨) والحمضيات هي من افضل السلع واهمها التي تحاول اسرائيل ان تنمي صادراتها السنوية .

ثانيا — الاجراءات التي اتخذت على صعيد التسويق : حاولت اسرائيل خلال سنة ١٩٦٧ الدخول الى السوق الاوروبية المشتركة الا ان طلبها اصطدم برفض الحكومة الفرنسية وذلك لتجنب اغضاب الحكومات العربية بعد عدوان الخامس من حزيران خاصة ان فرنسا كانت تريد ان تتطف ثمار